بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى ((**قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا انك أنت العليم الحكيم**))

صدق الله العظيم

سورة البقرة الآية 32

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

(**إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه**)

حديث شريف

الإهداء

إلي التي غرست في نفسي روح العلم والمعرفة

والدتي.

إلي كل من نهلت من علمه حرفاً

أساتذتي الاجلا.

إلي رفقائي في درب

العلم والمعرفة .

إلي كل من وفق بجانبي

مساعداً وموجهاً .

اهديهم جميعاً عصارة هذا الجهد

المتواضع.

الباحث

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد و**الشكر** لله من قبل ومن بعد ثم الشكر لجامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا – كلية الدراسات العليا لمنحهم لي هذه السانحة

الكريمة واخص **بالشكر** الأستاذ/ محمد حسن ادم ازرق المشرف علي هذا البحث لما قدمه لي من إرشادات ونصائح وعلم ، وعلي صبره وسهر ليله ليخرج هذا البحث لحيز الوجود فجزاه الله خير الجزاء،،،،، و **الشكر** للعاملين بمكتبة كلية الدراسات العليا بكل من جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، و جامعة امدرمان الإسلامية ، وجامعة النيلين و مكتبة أكاديمية السودان للعلوم الإدارية و مكتبة مركز الدراسات الهندسية (سيتس)ومكتبة قصر الشباب والأطفال ،،،،

وشكر خاص جداً لإدارة قصر الشباب والأطفال للسماح لي بتطبيق هذه الدراسة واخص **بالشكر** المرحوم ع.م. مهندس / محمود محمد الطيب مدير عام قصر الشباب والأطفال وإدارة التعليم والإدارة الهندسية وإدارة العلاقات العامة والإعلام وكل العاملين الذين ساهموا في إثراء هذا البحث .

الشكر لكل من ساهموا ولم يرد ذكرهم أسماءهم فلهم جمعياً الشكر والثناء الحسن.

الباحث

المستخلص باللغة العربية

يرمي هذا البحث إلي التعرف بمفهوم رقابة الأداء باعتبارها نوع من أنواع الرقابة المعاصرة حيث تمثل إطاراً فلسفياً جديداً يستطيع أن يستوعب المتغيرات البيئية المستمرة بكافة أبعادها ،سعياً للخروج من إطار المفهوم

الفلسفي التقليدي القائم علي اكتشاف و معالجة الأخطاء إلي مفاهيم فلسفية تساهم في تطوير الأداء وكفأته وتقديم الحلول للمشاكل المعاصرة بحيث تصبح الرقابة مسئولية تضامنية بين كافة المستويات الإدارية لتمثل رؤية متجددة تلاءم الواقع البيئي .

يسعي الباحث لمعرفة اثر تطبيق الرقابة علي تحقيق الأهداف في المنشآت بالتركيز علي منشات القطاع العام و دور الإدارة العليا في عملية الرقابة .

وحتى يحقق الباحث أهداف بحثه صياغة ثلاثة فرضيات أهمها إن هناك علاقة طردية بين جودة الرقابة وتحقيق الأهداف .

كما استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي و التاريخي لعرض و اختبار الفروض حيث جمعت المعلومات الثانوية من خلال الكتب والدوريات أما المعلومات الأولية جمعت من الأشخاص المعنيين باستخدام الاستبيان والملاحظات بحكم عمله في المنشاة .

كما استخدم الباحث برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (The spss) Statistical Package for Social Sciences في تحليل البيانات .

من أهم النتائج التي توصل إليه الباحث إن هناك علاقة طردية بين جودة الرقابة وتحقيق الأهداف - كما إن تطبيق الرقابة تطلب كوادر مؤهلة – ولا يمكن أن تمارس رقابة أداء بصورة جيدة في ظل عدم وجود أهداف واضحة ومحددة .

وخلص الباحث بتقديم عدد من التوصيات أهمها إعادة تفعيل البرتوكول -وتوفير الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف .

Abstract

الإطار المنهجي للبحث

الإطار العام

المقدمة

نتيجة لتطور الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والتقدم العلمي والتكنولوجي وما صاحب تلك العمليات من تغيرات وتعقيدات في الممارسات العملية أدت إلي ضرورة تحديث مهنة الرقابة حتى تستطيع مواكبة تلك التطورات وأن لا تصبح عائقاً في مجالات التنمية أو متخلفة عن مواكبة التطور المعاصر.

وطبقاً لذلك قامت الدول بتعديل قوانينها وأنظمة أجهزتها الرقابية وفقاً لتلك التطورات بما يتوافق مع بيئتها المحلية خاصة في الدول المتقدمة .

وبالنظر إلي السودان كواحدة من الدول النامية فقد قامت وزارة المالية والاقتصاد الوطني بإنشاء إدارة للمراجعة الداخلية كواحد من أهم آليات الرقابة الداخلية الفعالة وظهر ذلك جلياً في عامي (1995م – 1996) عندما أدخلت بعض الكوادر المؤهلة و دعمت ذلك بإصدار لائحة المراجعة الداخلية في العام 1997م ولمزيد من الاهتمام ،اصدر يرئس الجمهورية قراراً في العام 1999م قضى بتعميم وحدات المراجعة الداخلية في جميع أجهزة الدولة .

أيضا كان للتحول الكبير في عملية المراجعة الداخلية والتي كانت تتم بعد الصرف علي المراجعة قبل وبعد الصرف دور مقدر في عملية الرقابة خاصة لبعض المنشات التي تعتمد على تنفيذ الموازنات بغرض تحقيق أهداف تلك الموازنات و رغم ذلك هناك بعض المنشات تنحرف عن تحقق أهدافها

المخططة وذلك بتحويل الأموال المخصصة للخطط لتنفيذ خطط أخرى غير موضوعة أصلا في الأموال المرصودة .

عليه لمس الباحث ومن خلال موقعه في واحدة من منشات القطاع العام ضرورة معرفة اثر الرقابة على تحقيق الأهداف واستحداث وسائل وبحوث تخدم وتطور العمل الرقابي وصولاً بالمنشات إلي أفضل نتائج في تحقيق أهدفها.

و سيتناول الباحث بحثه من خلال الإطار ألمنهجي للبحث الذي يحتوي علي الإطار العام والذي يضم المقدمة، مشكلة البحث ،أهدافها ،أهميتها والدراسات السابقة ثم الإطار النظري للبحث والذي يقسم إلي فصليين دراسيين . الفصل الأول و يضم مبحثين سيتناول الباحث في المبحث الأول مفهوم الرقابة و في المبحث الثاني مفهوم رقابة الأداء أهميتها وأهدافها أما الفصل الثاني الذي يضم مبحثين سيتناول الباحث في المبحث الأول مفهوم المنشاة وأهدافها وفي المبحث الثاني سيتناول دور الرقابة في تحقيق أهداف المنشاة ثم الدراسة التطبيقية والتي يتناول الباحث من خلالها مبحثين في المبحث الأول التعرف على قصر الشباب والأطفال والمبحث الثاني تحليل البيانات واستخلاص النتائج وتقديم التوصيات والمصادر والمواجع والفهرست .

مشكلة البحث:-

خلال السنوات الأخيرة زادت النفقات طبقاً لزيادة الإيرادات وذلك سواء كان على مستوى الموازنة العامة التي تعد من قبل الدولة أو منشات الإعمال الأخرى ونتيجة لتلك الزيادة زادت الأعباء على عملية الرقابة في الوقت الذي كان يتطلب الأمر فيه الاهتمام بتطوير إجراءات ووسائل الرقابة وتأهيل

الكادر المنفذ لعملية الرقابة ليواكب التطور ومتابعة معالجة الكم الهائل من البيانات والمعلومات الواردة في الموازنات للتأكد من إن الموازنات قد حققت أهدافها بصورة اقتصادية وفعالية وكفاءة عالية إلا إن الباحث يرى أن كثير من المنشات حادت أو انحرفت عن أهدافها المخططة إلي أهداف ثانوية أو مرحلية (حسب ما تطلبه المرحلة)ظناً منها أنها نوع من المواكبة ويرجع ذلك لعدم الاهتمام من الجهات المنوط أو المؤكل إليها أمر تنفيذ الخطط برقابة أداء تلك المنشات وبالتالي أصبحت أهداف بعض المنشات عرضة للتلاعب وقد تكون حتى الأهداف موضوعة بصورة غير جيدة وبالتالي لا يمكن قياسها وقد تكون غير واضحة أيضا، وقصر الشباب والأطفال واحدة من تلك المنشات يعتبرها الباحث فشلت فشلاً زريعاً في تحقيق أهدافها خلال السنوات الأخيرة ، مما جعل الباحث يغوص في داخل هذه المنشاة لمعرفة أسباب فشله في الوقت الذي يقدم فيه الميزانية بصورة عادية .

أهمية البحث:

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال ما لمسه الباحث من إن معظم المنشات العامة تهمل دور رقابة الأداء أو قد تنعدم في بعضها باعتبارها ليست ذات أهمية قصوى لديها لكن يرى الباحث عكس ذلك فان أي منشاة أو مؤسسة لا تتوفر فيها رقابة أداء يكون هناك احتمال ضئيل لتحقيق أهدفها أو نتائج خططها الموضوعة مسبقاً وإذا تحققت الأهداف قد تكون عن طريق رقابة أداء عشوائية .

كما يساعد استخدام رقابة الأداء وفقاً للأسس العلمية في تحقيق النتائج المرجوة وبالمستوى المقبول من الجودة وفي الوقت المناسب في حدود الإمكانيات المتاحة (الموازنة المعدة مسبقاً) وذلك وفقاً للسياسات

والإجراءات الملائمة للمنشاة .كما يساعد أيضا في اكتشاف نقاط الضعف في عمل المنشاة والي أي مدى استفادت المنشاة من تقارير رقابة الأداء في وضع المعالجات للانحرافات التي حدثت.

أهداف البحث:

يهدف الباحث من هذه الدراسة إلي تحقيق الأهداف التالية :-

1. بما أن رقابة الأداء أصبحت هدفاً رئيسياً في الأجهزة الرقابية في كثير من الدول خاصة المتقدمة منها نود التعرف على اثر استخدام رقابة الأداء في تحقيق أهداف المشاة.
2. التعرف على مدى وجود رقابة أداء ومدى ميول الإدارة العليا لتطبيق هذا النوع من الرقابة.
3. الإجابة على السؤال هل هناك كادر مؤهل لتنفيذ رقابة الأداء وهل هناك أسس وقواعد ومعايير علمية لرقابة الأداء؟

فروض البحث :

حتى يحق الباحث أهداف بحثه فقد تمت صياغة الفروض التالية :

1. هناك علاقة ذات دلالة طردية بين جودة رقابة الأداء وتحقيق أهداف المنشاة.
2. تلعب الإدارات العليا دوراً سالبا في تطبيق رقابة الأداء.
3. هناك علاقة ذات دلالة طردية بين كفاءة الموارد البشرية وتطبيق رقابة الأداء .

منهج البحث:-

وحتى يحقق الباحث أهداف رسالته فقد اعتمد على مصادر مختلفة لجمع البيانات والمعلومات اللازمة لذلك ، حيث اعتمد على المراجع العربية و الرسائل – الدوريات – الندوات والمؤتمرات دولية كانت ام محلية وبحوث ودراسات ذات صلة بموضوع الدراسة.

أيضا اعتمد الباحث على المنهج التاريخي لمعرفة وفهم وتفسير الرقابة والأسلوب الوصفي أو ما يسمى بالمسح الاجتماعي في جمع البيانات واختبار الفروض.

حدود البحث :

يختصر الباحث دراسته على قصر الشباب والأطفال كواحدة من منشات العامة.

تنظيم البحث:-

سيتناول الباحث دراسته من خلال الإطار المنهجي للبحث والذي يحتوي علي خطة البحث والدراسات السابقة ثم الإطار النظري الذي يحتوي علي فصلين دراسيين.

الفصل الأول يتحدث عن مفهوم الرقابة من خلال مبحثين في المبحث الأول سيتناول الباحث مفهوم الرقابة وفي المبحث الثاني سيتناول مفهوم رقابة الأداء.

أما الفصل الثاني ، ويتحدث عن دور رقابة الأداء في تحقيق أهداف المنشاة من خلال مبحثين في المبحث الأول ستتناول الباحث مفهوم المنشاة وأهدافها وفي المبحث الثاني سيتناول الباحث دور الرقابة في تحقيق أهداف المنشاة

أمـا الفصـل الثـالث ويتحـدث عـن الدراسـة التطبيقيـة مـن خلال مبحـثين سيتناول الباحث في المبحث الأول نشأة قصر الشباب والأطفال وأهدافها ، وفي المبحث الثاني سيتناول الباحث تحليل البيانات – استخلاص النتائج- التوصيات .

الدراسات لسابقة

بعد بحث مضني لم اعثر علي دراسات سابقة في نفس مجال الدراسة في كثير من المكتبات المحلية فقد استطعت إيجاد بعض الدراسات أو جزء يسير من الدراسات التي لها علاقة بموضوع الدراسة وفيما يلي عرض لأهم

الدراسات والأبحاث التي يتناولها موضوع الدراسة أو لها صلة مباشرة أو غير مباشرة بالدراسة .

1. دراسة فيصل[1]

تناول الباحث دراسته مشيراً علي إن فكرة هذه الدراسة نبعت من خلال الاعتداءات المتكررة للمال العام والذي يؤكده تقرير المراجع سنوياً وهدف الباحث من دراسته الربط فيما بين الأداء المالي المحاسبي لهيئة الموانى البحرية بالمعايير والمبادئ المحاسبية والتحليل المالي وذلك من خلال القوائم المالية الفعلية والتقديرية و إحصائية للأنشطة التي تقدمها الهيئة وصولاً إلي معلومات تفيد في اتخاذ القرارات لإغراض التطوير والتحديث. وحتى تتم عملية التطوير والتحديث قامت الهيئة بإعادة تأهيل الأصول القديمة وامتلكت أصول أخري جديدة فأنشئت بعض الموانى التشغيلية وبالتالي زادت مستوى الطاقة لتخزينية حتى يصل الهيئة إلي اعلي مستوي طاقة إنتاجي تغطي التكاليف ومن ثم تحقيق عائد يكون مؤشراً جيداً لاستمرارية الهيئة ومقياساً لكفاءة الأداء بها علماً بان كل تلك التكاليف من مكون الهيئة المحلي و الأجنبي.

وتوصل الباحث إلي إن الأداء المالي بهيئة الموانى البحرية لا توفر معلومات تساعد في اتخاذ القرار ولا تفيء بمتطلبات التطوير والتحديث أيضا توصل الباحث إلي عدم الاعتماد علي أسلوب علمي في تحديد تكاليف التشغيل وذلك لعدم وجود قسم يقوم بتحليل العمليات المالية بالتالي معظم المعلومات التي تقدمها تعتبر معلومات مضللة. برغم من أنها تعد مقترحات ميزانية التي تصدرها وزارة المالية والاقتصاد الوطني

[1] فيصل محمد مصباح :تقويم الأداء المالي والإداري بهيئة الموانى البحرية ، جامعة امدرمان الإسلامية، رسالة ماجستير 2002

او ما يسمي بموازنة البرامج كجهة رقابية بالإضافة للرقابة التي تفرضها الجهات الإدارية التابعة لها (وزارة النقل) .

2. دراسة تاج الدين[2]

تناول الباحث مشكلة عدم او ضعف مساهمة القطاع الصناعي في التنمية والناتج المحلي الإجمالي برغم الإمكانيات الكبيرة التي تتمتع بها هذا القطاع ويرى الباحث بان هناك إمكانية إن تحقق هذا لإقطاع الاكتفاء الذاتي وتوفير فائض للتصدير تساعد في تحقيق التنمية المرجوة. ويهدف الباحث من دراسته إلي توضيح أهمية تقويم أداء القطاع الصناعي ودور هذا القطاع في تحقيق الكفاءة باستخدام الموارد المتاحة ودوره في تحقيق فائض للتصدير يعود عائدها للتنمية وحتى يحقق الباحث أهداف رسالته قام بصياغة بعض الفرضيات منها:

1. إن تقويم الأداء في القطاع الصناعي يساعد في رفع كفاءة الأداء للمنشات الصناعية وقدرتها علي استغلال مواردها الذاتية بأقصى كفاءة ممكنة.
2. برغم أهمية هذا القطاع الاقتصادية إلا إن مساهمته لا زالت غير مناسبة وإمكانياتها.
3. فإذا ما توفرت مؤشر سليم لقياس كفاءة الأداء سيوفر عائداً مناسباً قد تمثل نسبة عالية من إيرادات الدولة (الخزينة العامة)وبالتالي يساهم في عملية التنمية.

وقد اكد ذلك نتائج البحث التي جاءت في اثنتي عشرة نقطة والتي استخدم فيها الباحث المقاييس المحاسبية للأداء الاجتماعي كما قدم الباحث مقترحاً

[2] تاج الدين محمد فيروز: تقويم الأداء المالي في القطاع الصناعي ، جامعة السودان ، رسالة دكتورة 2001م.

لنمزج تقويم الأداء في المنشات الصناعية طبقت فعاليا في شركة إنتاج السكر واثبت جدواه.وأخيرا قدم الباحث عدد من التوصيات في المجالات لمختلفة والتي تساعد في رفع الكفاءة وتحقيق لأهداف بأقله تكلفة.

3. دراسة ممدوح[3]

تناول الباحث في دراسته رقابة الأداء في ديوان الحسابات الأردني حيث هدف الباحث في دراسته إلي معرفة ميول واتجاهات مدققي ديوان الحسابات نحو البعد التطبيقي لرقابة الأداء وبيان دور رقابة الأداء في التدقيق والرقابة والنتائج المرجوة تحقيقها. حيث قام الباحث بصياغة خمسة فرضيات كما قام بتصميم استبيان واستخراج نتيجة البيانات باستخدام برنامج (SPSS) الإحصائي حيث اتضح إن إجمالي التطبيق أقلة من الوسط الحسابي الفرضي وعلي ضوء ذلك استخلص عدد من النتائج أهمها إن رقابة الأداء في ديوان الحسابات قاصر – ولا يوفر لدى الديوان أسس وأدلة علمية مكتوبة –**كما لا توفر نصوص قانونية صريحة تسمح بمزاولة رقابة الأداء** أيضا الدورات التدريبية غير كافية بالتالي لا تلبي حاجيات الديوان في مجال رقابة الأداء . علي ضوء ما توصل إليه الباحث من نتائج قام بعداد عدد من التوصيات منها ضرورة تعديل قانون ديوان المحاسبة وإعطائه حق المسألة والرقابة على المال العام كما أوصي بضرورة التحول من الموازنات التقديرية إلي موازنة برامج وأداء .

4. دراسة عبد الرازق [4]

تناول الباحث في دراسته الرقابة الإدارية ومدي أهميتها للإدارة والعاملين في منظمة العمل حيث حدد الباحث مكمن الركود في أجهزة الرقابة الإدارية

---

[3] ممدوح موسى حسن :رقابة الأداء المنظور العلمي والعملي – جامعة السودان ، رسالة ماجستير 2004م.
[4] عبد الرازق احمد محمد : اثر الرقابة الإدارية على الأداء ، جامعة امدرمان الإسلامية ، رسالة ماجستير 2002م.

بشركة الجوية السودانية السبب الذي جعل المنظمة تفقد عنصر المنافسة في الأسواق وعدم مواكبة التطور لعدم وجود أساليب رقابة إدارية متطورة **ولا يوجد كادر إداري مؤهل** ولا توجد خطط إستراتيجية كنوع من أنواع دعم الرقابة .ويهدف الباحث في دراسته إلي تطوير وتنمية الأداء وتحديث السياسات الرقابية التي تساعد في تخفيض تكاليف التشغيل كما يريد الباحث النهوض بأجهزة وأدوات الرقابة بالمنظمة حتى تصبح مواكبة للتغيرات البيئية. حيث توصل الباحث من خلال الدراسة إلي إثبات صحة فروضه الموضوعة ولخص ما توصل إليه في النقاط التالية.

1. هناك تداخل في السلطات والصلاحيات.
2. هناك قصور في المحاسبة الإدارية مما نجد كثير من التجاوزات في المهام الإدارية كما إن كثير من الاتفاقيات بحاجة إلي مراجعة .
3. هناك إدارات مستحدثة بالتنظيم الإداري ليس لها وصف وظيفي كما إن العاملين بحاجة إلي تدريب وتأهيل أكثر بالرغم من أنهم غير ملمين بأهداف وسياسات المنشاة.
4. دراسة السوق والتنبؤ بالمبيعات لا تقوم علي الواقع الفعلي وعلي ضوء ما توصل إليه الباحث قام بتقديم عدد من التوصيات من شأنها إصلاح حال المنشاة.

5. دراسة نايف [5]

هدفت الدراسة علي التعرف علي الإبعاد الرئيسية للرقابة الإدارية من خلال تحليل أهم الخصائص والسمات التي تميز الرقابة الإدارية –الرقابة

[5] نايف راجي العميان : الرقابة الإدارية وأثرها علي كفاءة العمل الإداري ، جامعة السودان ، رسالة دكتورة 2000م

الداخلية – الرقابة الخارجية. أيضا هدفت إلي معرفة الرقابة الإدارية وكفاءة العمل الإداري وتحليل العوامل المؤثر التي تحد من الكفاءة.

ومن أهم النتائج التي توصل إليه الباحث هوان اثر الرقابة الإدارية في كفاءة العمل الإداري ذات تأثير متوسط وبالتالي ليس للرقابة الإدارية أثرا قوياً يؤثر سلباً علي كفاءة العمل وفي نفس الوقت ليست ضعيفة وقد يكون سببا في عدم الوصول إلي الكفاءة في أفضل مستوياتها . لذلك أوصت بضرورة إعادة النظر في الجوانب التفصيلية المتعلقة بالرقابة الإدارية وإعطاءها أولوية خاصة والعمل إلي إزالة ازدواجية الرقابة كما أوصت بتفعيل السمات الايجابية المتوفرة وإزالة العوامل السلبية والعمل **علي تطوير والكفاءات البشرية في تطوير عمل الرقابة.**

6. دراسة شرف الدين[6]

هدفت الدراسة إلي إبراز دور الإدارة العامة للمراجعة الداخلية في الرقابة علي تنفيذ الموازنة العامة والي أي مدي يمكن تحقق أهدافها او القيام بواجباتها. ومن خلال الدراسة اكد الباحث صحة فرضه فيما يخص وضع الإدارة العامة للمراجعة في الهيكل الوزاري ، وهذا الوضع يساعده علي تنفيذ او تحقيق أهدافه.أيضا اكد صحة فرضه حول مدي تأثير لحنة الرقابة المالية علي عمل المراجع الداخلي وبالتالي لا تستطيع الإدارة العامة للمراجعة الداخلية تحقيق أهدافه. كما أشارة الباحث في دراسته إلي إن إدارة المراجعة الداخلية في الوحدات الحكومية لم تقوم بدورها كاملاً – أيضا **كثير من المسئولين والعاملين لا يدركون أهمية ومفهوم وظائف المراجعة الداخلية.**

[6] شرف الدين محمد خير :دور المراجعة الداخلية في الرقابة علي تنفيذ الموازنة، جامعة امدرمان الإسلامية ،رسالة ماجستير 2001م.

7. دراسة عمار[7]

تناول الباحث في دراسته العلاقة بين نظام الرقابة وحالات الاعتداءات المتكررة علي الأموال العامة وذلك من خلال تحليله لبعض الحالات ومدي ارتباطها بنظام الرقابة أو بتطبيق إجراءات النظم. واهم ما توصل إليه الباحث هو التداخل في الاختصاصات والسلطات في كل من التخطيط – التصديق- الرقابة ، بمعني أوضح لا توجد فصل واضح بين مسئوليات واختصاصات تلك الجهات المذكورة والتي تعتبر من أهم أهداف الرقابة بصورة عامة حتى تستطيع تحديد مواقع الخلل وإمكانية معالجته وتصحيح مساره .

8. دراسة زبير[8]

حاول الباحث من خلال تناوليه لأثر الرقابة المالية في تطوير الأداء المالي وهدفت الدراسة إلي التعرف علي تجربة تطبيق الرقابة المصرفية في السودان للوقوف علي ايجابياتها ومحاولة تعميمها وضع المقترحات لمعالجة السلبيات إن وجدت . حيث يرى الباحث إن تدهور الأموال في المصارف يرجع لعدم تفعيل الرقابة وبالتالي تستطيع المصارف من تحقيقاه أهدافها وفقاً لخططها الموضوع . وارجع الباحث ذلك علي ضعف الأنظمة الإدارية والرقابية بالمصارف بسبب الضعف الرقابي الذي يمارسه البنك المركزي .

---

[7] عمار محمد حامد البدري : دور الرقابة الداخلية في حماية الأموال العامة، جامعة امدرمان الإسلامية ، رسالة ماجستير 2001م.

[8] زبير محمد عبد الله مبارك : اثر الرقابة المالية في تطوير الأداء المصرفي ، جامعة امدرمان الإسلامية ، رسالة ماجستير 2003م.

كما قدم الباحث عدد من لتوصيات من شانها رفع كفاءة العمل الرقابي من خلال تطوير المقدرة الرقابية لدي البنك المركزي.